والرحمة كما هو مبسوط فى غير هذا الموضع .

فإن المقصود هنا أن نفى الضر والنفع عمن سواه عام لا يجب أن يخص هذا بمن عبده وهذا بمن لم يعبده وإن كان هذا التخصيص حقا بإعتبار صحيح وجواب من اجاب بأن معناه لا يضر ترك عبادته وضره بعبادته أقرب من نفعه مبنى على هذا التخصيص .

وإذا كان كذلك فنقول المنفى قدرة من سواه على الضر والنفع وأما قوله ^ هذه ضره أقرب من نفعه ^ فنقول أولا المنفى هو فعلهم بقوله ^ مالا يضره ومالا ينفعه ^ والمثبت إسم مضاف إليه فإنه لم يقل يضر أعظم مما ينفع بل قال ! 2 2 ! والشىء يضاف إلى الشىء بأدنى ملابسة فلا يجب أن يكون الضر والنفع المضافين من باب إضافة المصدر إلى الفاعل بل قد يضاف المصدر من جهة كونه إسما كما تصاف سائر الأسماء وقد يضاف إلى محله وزمانه ومكانه وسبب حدوثه وأن لم يكن فاعلا كقوله ! 2 2 ! ولا ريب أن بين المعبود من دون ا وبين ضرر عابديه تعلق يقتضى الإضافة كأنه قيل ^ لمن شره أقرب من خيره وخسارته أقرب من ربحه فتدبر هذا .

ولو جعل هو فاعل الضر بهذا لأنه سبب فيه لا لأنه هو الذى